المجتمع المدني في ليبيا

المفهوم – والمدلالات- والرؤية المستقبلية

إعداد:

حسين سالم مرجين

أصبح مفهوم المجتمع المدني أو مؤسسات المجتمع المدني من أكثر المفاهيم تداول بعد التغيير الحاصل في النظام السياسي السابق في ليبيا العام ٢٠١١م ، كما أصبح الحديث عن أدوار ووظائف المجتمع المدني خلال مرحلة التغيير ودوره في استقرار النظام من أكثر الأدوار قرباً التي تدعم لعمليات التغيير والاستقرار في المجتمع، نتيجة تلك النزاعات التي ارتسمت في الفترة الأخيرة والمتعلقة بتطور الدولة الليبية وبداية تأسيس لمرحلة جديدة، كما برز دور المجتمع المدني في ليبيا بعد سقوط النظام وبداية تبلور نظام جديد وهكذا فإن الدور الهام للمجتمع المدني ومؤسساته في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من دور ووظائف فى المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع، وهى من ثم أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية ، حيث أن بعض المسؤولين الحاليين كانوا يحملون مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية نتيجة لعدم تدخلها في نزاع أو طرح مبادرة أو غير ذلك ، وفي لقاء خاص مع بعض الناشطين لمؤسسات المجتمع المدني طرح الرئيس التونسي منصف المرزوقي تساؤل يتمحور عن : من أين تأتي قوة مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا بالرغم حداثة العهد بالعمل المجتمعي؟ وجاء هذا التساؤل في سياق حديث الرئيس عن دور الايجابي لمؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، وهنا يتبادر في دهني تساؤلات عدة عن المجتمع المدني ودوره في المجتمع :

- كيف نشئ مفهوم المجتمع المدني ؟
- ماهية المجتمع المدني بشكل عام ؟
- هل هناك ارتباط بين مفهوم المجتمع المدني وبتطورات الخاصة بالمجتمعات العربية خاصة بعد الثورات الربيع العربي ؟
- هل هناك مؤسسات مجتمع مدني في مرحلة ما قبل التغيير ٢٠١١م؟
- كيف تم تأسيس المجتمع المدني في ليبيا بعد التغيير العام ٢٠١١م؟
- ما هي أهم أركانه ومقوماته؟
- ما هي أهميته خلال هذه المرحلة؟
- ما هي أهم تكويناته ووظائفه في مجتمع الليبي؟
- ما هو واقع مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا؟
- ماهي العقبات التى تواجهه؟
- ما دور مؤسسات المجتمع المدني الحالي والمستقبلي في ليبيا ؟

اذن هناك تساؤلات عديدة تطرح حول مفهوم المجتمع المدني والدور المناط به فى المرحلة المقبلة، وقبل الإجابة على هذه التساؤلات يتعين علينا تحديد المنهجية المتبعة خاصة وأننا نتحدث عن موضوع المجتمع المدني في ليبيا والذي نعتقد بأنه يفتقر إلى وجود ادبيات ذات علاقة به، عليه فأن المنهجية التى تم اعتمادها في كتابة هذه المقالة هي :

- رصد وتحليل الأحداث والظواهر المرافقة لتأسيس مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا.
- الاعتماد على الحصيلة المتواضعة حول مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا خاصة فى مرحلة التأسيس ٢٠١١م ، بحكم انظمام الباحث فى مرحلة مبكرة إلى احدي مؤسسات المجتمع المدني وهو ائتلاف الناشطين لقضايا العمل الانساني والتنموي الذي يضم العديد من المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الخيري والاغاثي والتنموى والحقوقي وكان له نشاط ولا يزال فى معظم انحاء ليبيا، فالمعارف والممارسات لا يمكن فهمها واستيعابها إلا من خلال الفكر بالتالي فالمسافة بين الفكر والممارسة تصبح أكثر قرباَ.

نشأة المفهوم:-

إذا نحن رجعنا إلى تاريخ هذا المفهوم "المجتمع المدني" فنجد بداياته في المجتمع الاوربي حيث ارتبط بالتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي الذي شاهدته أوربا خلال القرن الثامن والقرن عشر والتاسع عشر، حيث شهدت هذه الفترة تقلص دور الكنيسة في الأمور السياسية ومن ثم انعدام دورها وبالتالي ظهور دولة المدنية كما شهدت هذه الحقبة انتقال المجتمع الاوربي من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي كما تعززت الفردية من جهة، وساد التبادل والاعتماد المتبادل الذي تؤسسه المصلحة الخاصة من جهة ثانية.

ونستطيع القول أن التعريف (المجتمع المدني) خضع منذ ظهوره إلى الحدود التاريخية لوعي المفكرين وإلى الشكل الذي رأوا من خلاله علاقة السلطة السياسية بالأفراد. يكفي على سبيل المقارنة رؤية (هوبز) للمجتمع المدني كمخلوق اصطناعي للدولة (القرن ١٧) برؤية (لوك) له في القرن ١٨ باعتباره يشمل دائرة الملكية وعلاقات التجارة والتبادل على الضد من الدولة والمجتمع السياسي التي تضمن حماية المصالح الجماعية. وخلال الثمانينات من القرن الماضي لعبت مؤسسات المجتمع المدني دور مهم فى إرساء قواعد الديمقراطية فى أوربا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفتي

أما عن نشئت هذا المفهوم في المجتمع العربي فلها خصوصية كما يطرحها الدكتور محمد عابد الجابري حيث يتساؤل حول "بأي حق"، يمكن نقل هذا المفهوم إلى مجتمعات لم تعش هذه التطورات مثل

"المجتمع العربي"، المجتمع الذي ما زال يحتفظ بـ"القبيلة"- كمكون أساسي فيه! كما يري أن الهدف من طرح هذا التساؤل ليس التشكيك ، لا من قريب ولا من بعيد، في جدوى الاهتمام بقضية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في المجتمع العربي، لكنها الدعوة إلى معالجة هذه القضية بأكبر قدر من الاستقلالية.

حيث يري إن المرجعيات الأوروبية في الموضوع، سواء كانت واقعاً تاريخياً أو اجتهادات فكرية، يجب أن تبقى مرجعيات استشارية لا غير، يجب ألا تنقلب إلى "نموذج سلف" يهيمن على الفكر ويوجه الرؤية.

حيث يذكر الجابري إلى أنّ المتاح للواقع السياسيّ والاجتماعيّ لم يزل قائماً على جملة من الصيغ العشائرية والقبلية، وأنّ كلّ ما حاولت أن تبثّه، أو تنتجه، مراحل الصعود الثقافيّ العربي، خلال المائة عام الأخيرة، لم تستطع أن تتخلّص من أبسط مقومات العشيرة والقبيلة والرابط الدمويّ، هذا الذي ينام على مرتكزات حقيقية، وقوية، لها ما يجعلها من أهم الصيغ الرابطة في وجدان الناس وثقافاتهم.
(www.freemediawatch.org/42-070305/16.htm)

في حين يري الدكتور عزمي بشارة أن ظهور فكرة المجتمع المدنيّ في العالم العربيّ في تسعينيّات القرن العشرين وانتشارها بقوّة آنذاك كان نوعًا من التّعويض عن نكوص سياسيّ أصاب المثقّف العربيّ، وأدّى إلى استقالته من السّياسة جرّاء انحسار الأفكار اليساريّة والقوميّة، كما يري الدكتور بشارة بان معظم مَن تبنّى هذا المفهوم من اليسار والحركات القوميّة. كما يري أنّ ذلك ترَافق مع انهيار الاتّحاد السوفياتيّ ومع الأزمة التي عصفت بالعالم العربيّ غداة احتلال الكويت في سنة١٩٩٠، ثمّ توقيع اتّفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣. وفي خضمّ هذه الأحداث التي جعلت كثيرًا من المثقّفين ينسحبون من السّياسة، حاول بعض اليساريّين السّابقين اختزال المجتمع المدنيّ في ما يسمَّى "المنظّمات غير الحكوميّة". وخلص الدّكتور عزمي بشارة إلى الاستنتاج أنّ المجتمع المدنيّ من دون سياسة، وخارج سياق النّضال في سبيل الديمقراطيّة، هو إجهاض للمعنى التاريخيّ للمجتمع المدنيّ.
(www.dohainstitute.org/content/26e8b841)

اذن يمكن القول بان نشأة التاريخية لمفهوم المجتمع المدني حول حصيلة لتطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وتقافية للمجتمعات الاوروبية من خلال أفكار توماس هوبز وجاك روسو وجان لوك وغيرهم من المفكرين الغربين وجمّاع هذه التطورات قاد إلى ظهور مصطلح "المجتمع المدني" كما ارتبط هذا المفهوم مع مفاهيم اخرى مثل الديمقراطية والحرية فالتغيرات السياسية التى حصلت فى اوربا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي احداث تحولا فى مفهموم المجتمع المدني حيث ارتبطت مفهوم ودور المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي والشفافية والحوكمة وغيرها من المفاهيم.

ما المقصود بالمجتمع المدني ؟

يري هيغل بان المجتمع المدني هو رأس المال الاجتماعي والذي يمثل عدد ونوعية تنظيمات المجتمع المدني في أي منطقة مقارنة بعدد السكان فيها) ،في حين أن ماركس اعتبر المجتمع المدني وليد المجتمع البرجوازي ـ اي، الرأسمالي ـ لان المجتمعات السابقة للرأسمالية لم تعرف ظاهرة المجتمع المدني ومؤسساته.(www.arabthought.org)

كما عرف جون سكوت المجتمع المدني إلى كونه يشير إلى كافة الأماكن التى يجتمع فيها الافراد معاً للتحاور والسعي إلى تحقيق المصالح المشتركة ومحاولى التأثير فى الراي العام أو السياسات العامة. (جون سكون- ٢٠١٣- ٣٤٠)

وجاء في موسوعة ويكيبيديا إلى كون مصطلح المجتمع المدني يشير إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة. وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة. ففي إطار هذا النشاط الأخير مثلاً، يجوز أن يجتمع مواطنون خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول السياسات، أو ممارسة الضغوط بشأنها، أو تعزيزها معاقبة صانعي السياسات أو مكافأتهم) ، كما يضم المجتمع المدني مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. كما يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني حسب الموسوعة المذكورة إلى جمعيات ينشئها أشخاص تعمل لنصرة قضية مشتركة. وهي تشمل المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري. أما الميزة المشتركة التي تجمع بين منظمات المجتمع المدني كافة، على شدة تنوعها، فهي تتمثل باستقلالها عن الحكومة والقطاع الخاص أقله من حيث المبدأ. ولعل هذا الطابع الاستقلالي هو ما يسمح لهذه المنظمات بأن تعمل على الأرض وتضطلع بدور هام في أي نظام ديمقراطي.(www.ar.wikipedia.org/wiki/AF)

اما عربياً فلقد عرف عبد الغفار شكر المجتمع المدني بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة .....، أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة والقبيلة والعشيرة) ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختبار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية

للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف "(عبد الغفار شكر – ٢٠٠٤- ٢٠)

في حين عرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه الأفراد المنظمة من المجتمع العام لإدارة شؤونه بالمشاركة من خلال مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف) كما يراه (بأنها مجموعة من المؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية والثقافية والتطوعية التي تنظم العلاقات الاجتماعية وتمثل مصالح القوى والجماعات فى المجتمع).
(وفاء كاظم الشمري- ٢٠٠٨- ١٧)

ويُعرف الدكتور / أحمد سليمان المجتمع المدني بأنه يمثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية والمؤسسات الطوعية أو القطاع الثالث والتي تعمل لتوفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية وتعزيز المشاركة السياسية وتشمل المنظمات غير الحكومية جمعيات خيرية ودينية وتربوية وأخوية.

في حين يري عزمي بشارة بان المجتمع المدني سوف يؤدي بالضَّرورة، إلى الديمقراطيّة، ويؤكّد أنّ للمجتمع المدنيّ تاريخًا مرتبطًا بالسّياسة والاقتصاد، وبتطوّر نشوء فكرة المجتمع والدّولة، في مقابل "الجماعات الوشائجيّة" من جهة، وآليّات القسر التي تستخدمها الدّولة لتثبيت سيطرتها. ويصل بشارة إلى الاستنتاج التّالي: إنّ هذا المجتمع هو صيرورة فكريّة وتاريخيّة نحو المواطنة والديمقراطيّة.

اما محمد عابد الجابري فلقد حلل هذا المفهوم بشي من التفصيل حيث ذكر(بأنه قبل الخوض في ما تحمله عبارة "المجتمع المدني" من أبعاد جعلت منها "مفهوما" من المفاهيم الأساسية في الفكر الأوروبي الحديث، لننظر أولا فيما يمكن أن نحدد به هذا المفهوم على صعيد اللغة) .ثم يستطرد بقوله (أننا سنصاب بدهشة كبرى إذا نحن أردنا التدقيق في المدلول اللغوي لعبارة "المجتمع المدني" كما يمكن تحديد معناها في اللغة العربية، بالمقارنة مع ما تتحدد به في اللغات الأوروبية! ذلك أن لفظ "مجتمع" صيغة ترد في اللغة العربية إما اسم مكان أو اسم زمان أو مصدراً ميمياً، بمعنى أنها إما حدث بدون زمان، اجتماع وإما مكان أو زمان حصول هذا الحدث (مجتمع القوم: اجتماعهم، أو مكانه أو زمانه)، وبالتالي فهو لا يؤدي معنى اللفظ الأجنبي الذي نترجمه به "société" أو "society " والذي يعني، أول ما يعني، عدداً من الأفراد، يشكلون "مجموعة" أو "جماعة "بفعل رابطة ما تجمع بعضهم إلى بعض. أما لفظ "مدني" فهو يحيل، في اللغة العربية، إلى المدينة، إلى "الحاضرة" (قارن: بدو حضر، بادية مدينة). وبناء على ذلك يمكن القول، مع شيء من التجاوز، إن عبارة "المجتمع المدني" بالنسبة إلى اللغة العربية إنما تكتسب معناها من مقابلها الذي هو "المجتمع البدوي"، تماماً كما فعل ابن خلدون حينما استعمل "الاجتماع

الحضري" ومقابله "الاجتماع البدوي" كمفهومين إجرائيين في تحليل المجتمع العربي في عهده والعهود السابقة له (وأيضا اللاحقة). وبما أن القبيلة هي المكون الأساسي في البادية العربية فـ"المجتمع المدني" سيصبح المقابل المختلف، إلى حد التضاد، لـ"المجتمع القبلي" يستطرد الجابري فى التحليل بقوله (أن اللفظ الأجنبي "civil" الذي نترجمه بـ "مدني"، في قولنا "مجتمع مدني"، يستبعد في الفكر الأوروبي ثلاثة معان رئيسية هي بمثابة أضداد له: معنى "التوحش" (قارن عبارة ("الشعوب البدائية /المتوحشة" في مقابل عبارة "الشعوب المتحضرة")، معنى "الإجرام" (قارن: "مدني" في مقابل "جنائي" في المحاكم)، معنى الانتماء إلى الجيش (قارن "مدني": في مقابل" عسكري")، ومعنى الانتماء إلى الدين (قارن: "التعاليم الدينية" في مقابل "القوانين المدنية"). وهكذا فعبارة "المجتمع المدني" في الفكر الأوروبي هو، بناء على ذلك، مجتمع متحضر، لا سلطة فيه لا للعسكر ولا للكنيسة. وإذن فالفارق كبير بين مدلول عبارة "المجتمع المدني" داخل اللغة العربية، وبين مفهومها في الفكر الأوروبي!
(www.freemediawatch.org/42-070305/16.htm)

فالمجتمع المدني هو النتيجة العملية للتحول الديمقراطي، التحول الذي يتم بفعل تطور داخلي للمجتمع، ولكن أيضاً بفعل النضال من أجل تحقيقه عبر مطالب معينة كمطالب حقوق الإنسان والمواطن . كما يري الجابري بأنه من خطأ إذا نحن اعتقدنا أن "المجتمع المدني" مطلب يتوقف وجوده على مجرد المطالبة به، حيث يؤكد بأن المجتمع المدني واقع اقتصادي اجتماعي سياسي ثقافي تتضافر في تكوينه عدة عوامل. إنه بعبارة قصيرة المجتمع الحديث الذي يتخذ شكله تدريجياً مع التحول الديمقراطي .والتحول الديمقراطي يتم عبر جملة مطالب منها "حقوق الإنسان" ومبدأ السيادة للشعب الذي هو مضمون "العقد الاجتماعي"... إلخ.**(محمد عابد الجابري – ١٩٩٣- ٥)**

وبناء على ما سبق يمكن القول بأنه توجد بعض السمات المشتركة لمفهوم المجتمع المدني الا انه وبشكل عام هناك اختلاف في وجهات النظر بين المنشغلين بأمر المجتمع المدني ويرجع ذلك إلى الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي التى نشئ فيها مفهوم المجتمع المدني من مجتمع إلى آخر فمفهموم المجتمع المدني ومؤسساته والتى تأسست عقب انهيار الاتحاد السوفيتي تختلف عن المجتمع المدني ومؤسساته التى نشئت عقب الربيع العربي العام ٢٠١١م ، ومن خلال الاستعراض لبعض مفاهيم مؤسسات المجتمع المدني يمكن القول بأنه من التعسف حصر مفهوم المجتمع المدني في مفهوم واحد ، فللمجتمع المدني أكثر من مفهوم وهذا يعني أن المجتمع المدني ليس قيمة محددة في ذاته، وليس واقع سلوك محدد في ذاته بل هو وسط بين القيم ووقائع المختلفة متنوعة. فمفهوم المجتمع المدني لا يمكن حصر تعريفه في مجال أو محدد واحد بداية، كما يتعين الإشارة إلى أنه ليس هناك مفهوم ثابت وجامد وقابل للاستخدام في كل زمان ومكان، حتى تلك المفاهيم التي تبدو لنا كذلك. ولهذا فهو لا يحدد بذاته بقدر

ما يتحدد بعلائقه أي بالأصول وغاياته وأسبابه ودوافعه من ناحية ومن ناحية أخرى وما بين الأصول والأسباب والغايات والأهداف من جهد وفعل وتحرك.

وبشكل عام يمكن تحديد أهم سمات هذا المفهوم في الآتي:-

- المجتمع المدني يفترض بالأساس مجتمع حر .
- المجتمع المدني ليس فقط الاتحادات والجمعيات بل هو نوع المجتمعات التي تخاطبها .
- المجتمع المدني هو درجة تطوره على مستويين : الأول هو مستوى مفهوم المواطنة والفرد واقتصاد السوق القادر على إنتاج نفسه خارج الدولة . والثاني هو مدى سيطرة العلاقات التعاقدية بين الأفراد على الانتماءات العضوية .
- مصطلح المجتمع المدني باللغة الانكليزية أتى من كلمة مواطن وليس من كلمة مدينة والترجمة الصحيحة له هي مجتمع مواطنة وهي قادمة من مواطن المدينة والعلاقات الحرفية والإنتاجية التي ينشئها في مقابل العلاقات الإقطاعية في الريف .
- المجتمع المدني القوي لا يعني وجود دولة ضعيفة بل هو يحتاج إلى دولة قوية التي تميز نفسها عن نظام الحكم.

في ضوء ما سبق يمكن تصور **النموذج الأساسي لمجتمع مدني متطور** كالتالي :

- إن المجتمع المدني يضم مجموعة مؤسسات (وليس مجرد منظمات) تستطيع أن تلعب دور الفاعل في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي، وكلما تطور دورها في عملية التغيير، وكلما اتسمت بمرونة اكبر في استجابتها للبنية الاجتماعية.
- إن المجتمع المدني المتطور القائم على فعل الطوعية والمبادرة والنزوع للعمل الطوعي – في إطار مشاركة منظمة – هو ركن أساسي في ثقافة بناء المؤسسات.
- إن مؤسسات مجتمع مدني متطور تعني أن يتوافر لها وعي ورؤية، أو ما يمكن أن نطلق عليه موقف نقدي فهي تمتلك تصورا واضحا لخريطة المجتمع ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومصادر الضعف، وهي مؤسسات لديها تصور واضح للتغيير الاجتماعي، وتتبنى مواقف الدفاع والمناصرة لمساندة فئات أو قطاعات أو جماعات، سواء على مستوى الحقوق المدنية أو الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

- . أنها مؤسسات لا تتبنى فقط ما يعرف " بالدور الالحاقي " أي معالجة المشكلات بعد حدوثها وإنما تتجاوزه إلى " دور توازني "يسعى إلى تحقيق توازن المجتمع والإسهام في عملية التحول الاجتماعي.
- أن يأخذ بالنظرة الكلية، بمعنى أن مشكلات المجتمع المحلي والمشكلات الوطنية تقع في كل مترابط مع المشكلات الإقليمية والدولية، ومؤسسات المجتمع المدني لها دور في كل من هذه المستويات.

دور المجتمع المدني ووظائفه:-

يستنتج من المفاهيم السابقة أن جوهر دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم، ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي، وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة.

وارتباطا بهذا الدور يبلور الباحث خمس وظائف تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني هي :

١. وظيفة تجميع المصالح،

٢. وظيفة حسم وحل الصراعات،

٣. زيادة الثروة وتحسين الأوضاع،

٤. إفراز القيادات الجديدة،

٥. إشاعة ثقافة ديمقراطية.

مكونات المجتمع المدني:-

بناء على المفاهيم التى تم طرحها حول المجتمع المدني فان مكونات المجتمع المدني تتشمل كل كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة التطوعية في قطاعات عامة أو مهنية أو اجتماعية ولا تستند

فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة أو العشيرة والطائفية والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني (عبد الغفار شكر – ٢٠٠٤– ٢٠) هي :

- النقابات المهنية.
- النقابات العمالية.
- الحركات الاجتماعية.
- الجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية والاستهلاكية والإسكانية.
- الجمعيات الأهلية.
- نوادي المعلمين وهيئات التدريس.
- النوادي الرياضية والاجتماعية ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية.
- الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الإعمال.
- المنظمات غير الحكومية المسجلة كشركات مدينة مثل مركز حقوق الإنسان والمنظمات الدفاعية الأخرى للمرأة والبيئة .... إلخ.
- الصحافة المستقلة وأجهزة الإعلام والنشر غير الحكومية.
- مراكز الأبحاث والدراسات والجمعيات الثقافية.

هل هناك مجتمع مدني ومؤسساته فى المجتمع العربي؟

فى حقيقة الأمر يمكن القول بأن وجود مؤسسات للمجتمع المدني من عدمها وهو نتاج لمخاض وتطور سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي يستند إلى وجود ارضية تستند على مرتكزات أساسية لعل أهمها:

- حقوق الانسان.
- سيادة الشعب.
- قبول الرأي والرأي الآخر.

بالتالي فأن جل المجتمعات العربية تفتقر إلى وجود تلك المرتكزات الأساسية لانطلاق عمل مؤسسات المجتمع المدني، حيث أنه من المفترض أن تكون لمؤسسات المجتمع المدني رؤيا للمجتمع ووظائفه، وهنا يطرح تساؤل هل يمكن أن تسمح الأنظمة العربية بوجود رؤيا مخالفة لرؤيتها والتى تعني فى المحصلة فكر وايديوجيا مغايرة؟

اعتقد أن الإجابة على هذا التساؤل مهم لمعرفة الادوار المسموح بها للمؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بها ، بالتالي اتجهت بعض الأنظمة العربية إلى هندسة مؤسسات المجتمع المدني بمعني وضعها فى قوالب ومسارات معينة تسير من خلالها.

ويري مصطفي كامل السيد بان الانظمة العربية لم تتساو في درجة تطور المجتمع المدني في أي منها، فمنها ما يسير على طريق التعددية السياسية ومنها ما يمارس أشد القيود على حرية التنظيم ونموذج آخر يعرف بالنموذج الحزب القائد أو المسيطرحيث صنف ليبيا ضمن هذا النموذج. (مصطفي كامل السيد – ٢٠٠٤-٤).

كما يحدد مصطفي السيد سمات المجتمع المدني العربي في كونه يمثل تجمعات نخبوية لان معظم المواطنين لا ينتمون اليها. حيث يوجد علاقات تداخل بين القيادات الحكومية وبين من يقود المجتمع المدني حيث تحرص الانظمة العربية على ان تكون قيادات بعض مؤسسات المجتمع المدني مثل نقابات العمال والطلبة والمعلمين في أيد مأمونة. (مصطفي كامل السيد – ٢٠٠٤-٤).

وتأتي عملية سماح الانظمة العربية لوجود مؤسسات المجتمع المدني فى إطار سعيها لاحتواء الضغوط الداخلية والخارجية بشأن ضرورة القيام باصلاحات سياسية ، حيث طرحت الولايات المتحدة بعد غزوها للعراق ٢٠٠٣م ، مشروع الشرق الاوسط الجديد أو الكبير والذي تم ربطه بوجود مؤسسات للمجتمع المدني، كما أن ارتفاع مستويات التعليم بين مواطني الدول العربية والثورة المعلوماتية كان لها الاثر على حركة المجتمع المدني العربي وفى إعادة رسم خارطة العلاقات بين الحاكم والمحكومين فى الانظمة العربية.

في حين قامت الانظمة العربية بوضع قوانين تنظم عمل مؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى تجنيد عدد من موظفيها للعمل فى تلك المؤسسات، كما اقتصر عمل فى هذه المؤسسات على النخب حيث لم يتم توسيع المشاركة للقواعد المجتمعية (صبري محمد حسن – ٢٠٠٣- ٦٩) ،

وبشكل عام يمكن تحدد أهم أدوار مؤسسات المجتمع المدني فى الوطن العربي في مرحلة ما قبل الثورات الربيع العربي فى التالي :-

- طرح مطالب للمواطنين غالباً قى مواجهة سلطات الدولة.
- تقديم خدمات عامة للمواطنين خاصة فى في مجال الصحة والتعليم والاتصالات .
- تقديم الرعاية لذوي الحاجة مثل كبار السن والمعوقين.
- القيام بأنشطة ثقافية

- الاهتمام بالبيئة والنهوض بها وحمايتعا منالاعتداء البيئ المختلفة.
- الدفع بالتنمية المحلية من خلال تشجيع المشاريع التنومية الصغري أو طرح أفكار لهذه التنمية.
- توثيق علاقات صداقة والتفاهم مع مؤسسات ومنظمات
- مكافحة الفساد أو حماية حقوق المواطنين.

وفي حقيقة الامر ساهمت مجموعة من العوامل فى نشر هذا المفهوم فى المجتمع العربي لعل أهمها:

- المطالبة المجتمعية بضرورة إحداث الاصلاح والتغيير فى الانظمة السياسية العربية ، إضافة الى رفض فكرة التوريث
- طرح الولايات المتحدة الامريكية مشروع الشرق الاوسط الجديد وربطه بالحرية والديمقراطية والمواطنة والحكم الرشيد، ولعل مفهوم مؤسسات المجتمع المدني كان هو البديل التى حاولت من خلاله الولايات المتحدة والغرب بشكل العام فرضه على المنطقة العربية للقيام بتحولات سياسية واجتماعية وثقافية.
- فشل الأنظمة العربية فى إرساء نماذج ديمقراطية.
- خروج مفاهيم جديدة إلى حيز الوجودة فى المنطقة العربية ومرتبطة بوظائف مؤسسات المجتمع المدني مثل : الشفافية ، النزاهة ، الحكم العادل ، الاصلاح.
- ثورة المعرفية والمعلوماتية
- شيوع استخدام هذا المفهوم على مختلف المنظمات الاقليمية والدولية ، خاصة التقارير التنمية البشرية التى تصدر عن الامم المتحدة.

وبالرغم من كون جل مؤسسات المجتمع المدني فى الوطن العربي خلال تلك المرحلة كانت تعمل فى ظروف غير مواتية إلا أن مجرد بقائها واستمراها هو في حد ذاته نجاح فهي لم تحظي بتمويل كاف، كما انها واجهت تعقيدات إدارية وقانونية ، أو تعرضت للقمع من جانب النظام السياسي نفسه، أو تواجه ثقافة اتكالية لا تشجع على المشاركة.

ليبيا والمجتمع المدني

خلال حقبة النظام السابق في ليبيا ١٩٦٩-٢٠١١م ، حُرم على الأفراد أو الجماعات القيام بتأسيس منظمات أو مؤسسات مدينة خارج إطار فكر النظام أو أن يكون لها أدوار بعيدة عن أفكار وتوجيهات النظام السياسي نفسه. كما احكم النظام سيطرته على منظمات المدنية ولم يسمح ببروز مجتمع مدني إلا من خلاله أسوة بباقي الدول العربية ، حيث سطع نجم مؤسسات مثل مؤسسة القذافي، وجمعية اعتصموا، وجمعية هناء، وغيرها من المنظمات والمؤسسات التى صنعها النظام لنفسه ، بل ووصل الأمر أن تولي

قيادة تلك المؤسسات أركان النظام نفسه، وأصبحت هذه المنظمات تقود عمليات التغيير فى المجتمع برعاية النظام السياسي نفسه، ناسية أو متناسية بان التغيير سنة الله فى خلقه وليس سنة لاستمرار النظام السياسي!

ويمكن تحديد أهم سمات تلك المرحلة في الاتي :

- عدم وجود مؤسسات المجتمع المدني بالشكل المتعارف عليه في بعض الدول العربية.
- معظم مؤسسات المجتمع المدني من نقابات أو اتحادات أو روابط مهنية يسيطر عليها النظام السياسي من خلال تعيين لجان موالية له، بالتالي تعتبر جزء من النظام.
- عدم تجديد للنخب القائمة على إدارة مؤسسات المجتمع المدني فهي اصلاً جزءاً من النظام السياسي ، كما تغيب عن هذه المنظمات القواعد المجتمعية التى كان من المفترض ان تكون هي مصدر شرعيتها الرئيسي ؛ ومن ثم يمكن ان نطلق على هذه المنظمات منظمات النخب الحاكمة.
- الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع كانت ثقافة الحل الفردي وليس ثقافة العمل الجماعي .

وبشكل عام يمكن القول بأن النظام السياسي لم يسمح بعمل منظمات المجتمع المدني الا بالقدر التى تساهم فيه بدعم واستمرار النظام، حيث عاش المجتمع الليبي قرابة أربعين عاماً من خلال الفكر الواحد والعقل الواحد والرجل الواحد حتى تكلست وتصلبت شرايين تفكيره وعقله، ومع تفجير تلك العقلية والتفكير انبثقت عقلية أخرى وتفكير آخر.

ومع أحداث التغيير العام ٢٠١١م، برزت في المجتمع العديد من منظمات والمؤسسات الخيرية والاغاثية التي يمكن أن يطلق عليها مؤسسات المجتمع المدني والتي غلب عليها الطابع الإغاثى الخيري، وكان جل نشاطها في المناطق التي تعرضت للضرر وتحتاج إلى مساعدات مادية ، وفى مرحلة لاحقة برزت منظمات ومؤسسات ذات طابع توعوي وحقوقي وتنموي.

وفي تقديري فإن نشوء هذه المؤسسات في حقيقة الأمر جاء كرد فعل لأزمة الأوضاع الإنسانية في المجتمع الليبي في ظل انهيار هياكل النظام السياسي، فتلاقي عدد من الأفراد حول رؤية واحدة يحاولون تحقيقها من خلال إعمال التفكير الجماعي لتتحول إلى بعض المواقف والأحداث التي ساهمت في الدفع نحو تاسيس مؤسسات مجتمع مدني لمرحلة جديدة، فالمجتمع المدني صنع خلال هذه المرحلة جسر مع أفراد المجتمع والذين يعانون من ظروف اقتصادية بالغة السوء ، خاصة قلة مواد الغذائية والدوائية ، ومن ناحية تعتبر هذه المؤسسات أحدي نواتج الفعل الثوري ٢٠١١م، وبشكل عام يمكن تقسيم مراحل تطور مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا بعد التغيير ٢٠١١م إلى الآتي :-

المرحلة الأولي:- الانطلاق.

المرحلة الثانية:- إعادة البناء.

المرحلة الثالثة :- تصاعد الوعي الموضوعي وفاعليته المؤثرة.

المرحلة الأولي:- الانطلاق.

بدأت هذه المرحلة مع انطلاق الحراك الشعبي يوم ١٧ فبراير ٢٠١١م واستمرت هذه المرحلة إلى ما بعد التحرير نهاية العام واتسمت هذه المرحلة بالسمات التالية :

- تم تأسيس بعض منظمات ومؤسسات المجتمع المدني خارج ليبيا حيث لم تكن الظروف مواتية لعمل هذه المنظمات داخل ليبيا إلا فى المدن التى تم تحريرها.
- تركز عمل المنظمات فى مجال الاغاثي والصحي والخيري وخاصة فى المدن المحاصرة أو التى تضررت.
- حصول بعض المنظمات على دعم دولي.
- زدياد عدد مؤسسات المجتمع المدني بعد التحرير ليصل عددها إلى عدة الالف، ويرجع ذلك إلى سهولة الإجراءات الإدارية، إضافة إلى تشجيع القيادات السياسية الجديدة لعمل تلك المؤسسات.
- انحصر جل أعمال هذه المؤسسات في تقديم الدعم المادي للمدن المتضررة من خلال قوافل اغاثة.
- قيام بعض مؤسسات المجتمع المدني بتكوين ما يسمي بالبازرات وهو أقرب ما يكون إلى معرض يُباع فيه الاكل والالعاب والملابس ويكون ريعه لصالح المحتاجين سواء كانوا أفراد أو جماعات أو مدن
- دخول بعض مؤسسات المجتمع المدني فى تجمعات سياسية بهدف إلى الوصول إلى الحكم وبهذا تكون تلك المؤسسات قد خرجت عن أهداف التاسيس ويرجع ذلك ربما إلى عدم الوعي بمهام وأهداف مؤسسات المجتمع المدني.

المرحلة الثانية:- إعادة البناء.

بدات هذه المرحلة مع بداية العام ٢٠١٢م، حيث استمر زيادة عدد مؤسسات المجتمع المدني وبدات أشكال وانواع ووظائف جديدة لمؤسسات المجتمع المدني تظهر، وبالرغم من وجود بعض الصعوبات الفنية والمالية، لكن يظل ان معظم المنتمين لمؤسسات المجتمع المدني يتطوعون بجهودهم وعلمهم

وخبراتهم ووقتهم واموالهم عن طيب خاطر في سبيل الارتقاء باحوال الوطن والمواطن حيث تجاوزت أنشطتهم فى مرحلة ما بعد التحرير ٢٠١١م ميدان الاغاثة والاحسان الى ميدان التنمية الشاملة وبدأ عود مؤسسات المجتمع المدني يزداد صلابة ويقوي صوتها فى الدفاع عن حقوق المواطنين وحقوق الدولة نفسها.

فهناك جمعيات تدرب من لا مهن لهم وتقدم لهم الدعم المالي والفني والاداري وتدربهم على كيفية الاعتماد على انفسهم، وهناك جمعيات مهتمة بالبئية واخري تدافع عن حقوق المواطنين فى التفكير والتعبير وتدربهم على مهارات تنظيم الحوار وإدارة شؤونهم بأنفسهم، وجمعيات مهتمة بالثقافة والفنون والاثار، كما بدات الدعوات تنصب نحو تشكيل كيان يضم جميع مؤسسات المجتمع المدني بمختلف الانتماءات السياسية والفكرية وكفاياتهم العلمية والعملية يراعي فيه التنوع فى الخبرات والتباين، ويمكن تحديد سمات هذه المرحلة فى الاتي:

- زيادة عدد مؤسسات المجتمع المدني وتنوعها.
- عدم وجود قانون ينظم مؤسسات المجتمع المدني بالرغم من وجود وزارة لها علاقة بعمل مؤسسات المجتمع المدني، الا انها لم تطرح أية مبادرات بشأن تحسين وتطوير عمل تلك المؤسسات.
- لا تزال بعض الاحزاب السياسية تمول بعض مؤسسات المجتمع المدني.
- قيام عدد من مؤسسات المجتمع المدني بطرح مبادرات ورؤيا سياسية لبناء ليبيا بعد التحرير، نذكر منها المبادرة التى طرحه ائتلاف الناشطين لقضايا العمل الانساني والتنموي والتى سميت مبايعة من أجل ليبيا الوطن، ومبادرة الوفاق الوطني التى طرحتها مجموعة الوفاق الوطني.
- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني فى متابعة وتقييم أداء أول انتخابات حرة فى ليبيا، حيث اشادت المنظمات الدولية بعمل وجدية تلك المؤسات.
- اعتماد جل المنظمات على الدعم الذاتي فى تسيير أعمال المؤسسات وعلى بعض التبرعات من المواطنين.
- تكوين اتحادات وائتلافات تضم عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني.
- تحول من مجرد منظمات خيرية تقدم المساعدة أو الغوث للضحايا الى فاعل مؤثر فى إعادة صياغة السياسات والضغط على الحكومة لتغيير أساليبها وسياستها.
- قيام مؤسسات المجتمع المدني بدور مهم في فض النزاعات بين المناطق والقبائل ودخولها فى مشروع المصالحة الوطنية.

- تغلغل بعض منظمات ومؤسسات الدولية فى أعمال وأنشطة المجتمع المدني ، حيث كونت هذه المنظمات والمؤسسات فروع لها فى ليبيا.

المرحلة الثالثة :- تصاعد الوعي والفاعلية المؤثرة.

بدات هذه المرحلة مع بداية العام ٢٠١٣ وهي لا تزال مستمرة إلى الان، حيث ازدات حوادث العنف داخل المدن ومابين القبائل ،وبدات هذه المنظمات تلعب دوراً كبيراً فى الحد من الاثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على احداث العنف فى مناطق ليبيا كافة ، وحقيقة الامر يمكن تحديد سمات هذه المرحلة فى الآتي :-

- استمرار تغلغل مؤسسات ومنظمات الدولية فى عمل مؤسسات المجتمع المدني،
- قيام مؤسسات المجتمع المدني بعقد سلسلة من الاجتماعات بهدف البحث عن كيان يضم كل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني.
- زيادة وعي مؤسسات المجتمع المدني بمخاطر التدخل الاجنبي فى عمل مؤسسات المجتمع المدني، فمثلاً قامت أحدى المؤسسات الامريكية بدراسة حول دور مؤسسات المجتمع المدني فى تحقيق الامن والاستقرار فى ليبيا حيث رفضت عدد منمؤسسات المجتمع المدني اعطاء معلومات لتلك المؤسسة كون الامر يتعلق بالامن الوطني.
- استمرار عمل مؤسسات المجتمع المدني فى مشروع المصالحة الوطنية فى الداخل والخارج.
- الاستمرار فى عقد اجتماعات بهدف توضيح
- مؤسسات المجتمع المدني تخوض صراعاً على جبهتين: ضدّ التدخّل الخارجيّ الذي يمتهن السّياسة الوطنيّة، وضدّ إحياء القبيلة والجهوية.

الرؤية المستقبلية:-

لقد أصبح يقاس تقدم الامم ورقيها بمدى إسهام المواطنين فى العمل العام وبمدي انشغالهم بالشأن العام وبمدي مشاركتهم الايجابية فى إدارة شؤونهم المحلية (وهو ما يسميه ارسطو الاشتغال بالسياسة) بالتالي يبقي السؤال : كيف يمكن تخطي الصعوبات التى تواجه مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا ؟

إذا كانت الأوضاع المتردية الراهنة في ليبيا هي مسؤولية الحكومة والمؤتمر الوطني أساساً، فإن مسؤولية مؤسسات المجتمع المدني اليوم كبيرة وفاعلة في شق الطريق نحو الخروج من هذه الأوضاع.

في حقيقة الامر ليس هناك حلول أو إجابات جاهزة ومبوبة غير إعمال الفكر والمعرفة وبشكل جماعي لان الفعل الجماعي ينتج أفكار والأفكار تنتج معرفة والمعرفة تنتج حلول والمعرفة والعمل الجماعي هي قوة بشرط أن تقوم على أسس معرفية وألا تنعزل عن الواقع الاجتماعي.

لذا فأن مسؤولية مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا وقدرتها على التنادي والنجاح في السعي نحو تأسيس عقد اجتماعي جديد تجتمع عليه كل القوي الوطنية للتصدي لمخاطر والتحديات الداخلية والخارجية، كما يتطلب الامر إرساء قواعد الديمقراطية حقيقة للنهوض بالوطن في كافة المجالات وكذلك إرساء ثقافة سياسية جديدة تساعد على بناء قواعد مجتمعية مساندة لعمل مؤسسات المجتمع المدني لكي نرتقي به ونجعله مؤثراً وشريكاً فعالاً فى عملية صنع القرار، كما أن هذه المسؤولية تنصب نحو تشكيل كيان يضم جميع مؤسسات المجتمع المدني بمختلف الانتماءات السياسية والفكرية وكفاياتهم العلمية والعملية يراعي فيه التنوع فى الخبرات والتباين فى الظروف، إضافة إلى ضرورة وجود تشريعات جديدة تحفز الناس على المشاركة فى الشؤون العامة، كما تحتاج هذه المؤسسات إلى رؤية جديدة وإلى بناء قدرتها من الداخل وإلى تحديد أطر جديد فى العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني القائمة على أسس أن أي مكسب يتحقق للمجتمع المدني هو مكسب للدولة.

أهم المراجع:

- جون سكوت ، علم الاجتماع ، المفاهيم الاساسية ، ترجمة محمد عثمان ، الشبكة العربية للابحاث والنشر، الطبعة الثانية – بيروت- ٢٠١٣م.
- عبد الغفار شكر ، نشأة وتطور المجتمع المدني : مكوناته وإطاره التنظيمي ، الحوار المتمدن ، العدد ٩٨٥ لسنة ٢٠٠٤م.
- ماذا بعد القانون؟ الدولة – المجتمع المدني – القانون- تحرير صبري محمد حسن ، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان،القاهرة ، ٢٠٠٣م.
- محمد عابد الجابري ،إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرت ١٩٩٣م.
- مصطفي كامل السيد ، المجتمع المدني فى الوطن العربي ، معالم التغير منذ حرب الخليج الثانية وملاحظات حول أدواره المتعددة ، مكتبة الاسكندرية ، ٢٠٠٤م.
- وفاء كاظم الشمري ، المجتمع المدني ، إشكالية التكوين والعلاقات بالدولة والمؤسسات الدولية، منشورات الدار الأكاديمية ، الطبعة الأولي – طرابلس – ليبيا ٢٠٠٨م.

أهم المراجع على الشبكة الدولية للمعلومات

- www.ar.wikipedia.org/wiki/AF
- www.freemediawatch.org/42-070305/16.htm
- www.dohainstitute.org/content/26e8b841
- www.arabthought.org